المحاضرة العاشرة
تطوير المنهج
اعداد د. رسل سلام جبار

تطوير المنهج

المقدمة

العملية الرابعة من عمليات المنهج هي عملية التطوير، وتعد عملية التطوير من لوازم المنهج في ظل عمليات التغيير والتطور التي تشهدها الحياة الإنسانية في جميع مجالاتها، لأن التربية في الأصل هي وسيلة المجتمع في إعداد أبنائه إعداداً سليماً يمكنهم من مواكبة كل المتغيرات ومواجهة الظواهر والمشكلات الجديدة، ولما كان المنهج وسيلة في تحقيق أهدافها فليس من المعقول أن يعرف الثبات والركود، لأن ثباته على حال يؤدي حتماً إلى قصوره عن مواكبة متطلبات الحياة المتغيرة التي تقتضي حدوث عمليات تغيير وتطوير مستمرة في محتوى المنهج التعليمي ووسائله وأنشطته فضلاً عن أهدافه وتصميمه تبعاً لتغير الفلسفة التربوية التي يستند إليها.

ونظراً لأهمية التطوير في مناهج التعليم وجدنا من المهم أن نعرف بمفهوم التطوير وأسسه والحاجة إليه، وخطواته، وأساليبه ومقوماته .

مفهوم التطوير

قبل تحديد مفهوم التطوير ينبغي القول إن مفهوم التطوير يشتمل على التغيير والتحسين والتعديل ولكل من هذه المفاهيم دلالة خاصة تختلف بين مفهوم وآخر.

فالتغيير عملية تتضمن إجراء تغييرات في مكونات المنهج ولكن هذه التغييرات قد لا تعبر عن تحول نحو الأحسن فتكون تغييرات سلبية وعندئذ لا تدخل ضمن مفهوم التطوير لأن مفهوم التطوير يقتضي أن تكون التغييرات ذوات منحى إيجابي تعبر عن التحول نحو الأحسن وعلى هذا الأساس فإن التغيير اللازم للتطوير هو التغيير الإيجابي المرغوب فيه، وليس التغيير السلبي الأمر الآخر الذي ينبغي معرفته حول مفهوم التغيير هو أن التغيير قد يحدث بقصد مسبق مخطط له، وقد يحدث من دون قصد أو تخطيط بفعل عوامل خارجية تؤدي إلى التغيير وهذا ما لا يدخل ضمن التغيير الذي يندرج تحت مفهوم التطوير، بمعنى أن التغيير الذي ينطوي عليه مفهوم التطوير هو التغيير الإيجابي المرغوب فيه المخطط له الذي يحدث عن قصد مسبق. أما التحسين فهو يتضمن الدلالة عن إجراء تعديل أو تعديلات جزئية على بعض مكونات المنهج من دون تغيير الهيكل العام له بقصد الانتقال من مستوى إلى مستوى أفضل وهو بهذا المفهوم يندرج في مفهوم التطوير.

أما التعديل فهو إجراء جزئي أيضاً لكنه يتناول عناصر فيها شيء من الخلل، أو الانحراف عن المسار الصحيح تم اكتشافه عن طريق عملية التقويم وأظهرته نتائجها، وبذلك يختلف عن مفهوم التحسين الذي لم ينطلق من اكتشاف خطأ أو انحراف إنما ينطلق من مستوى معين إلى مستوى أفضل منه.

أما مفهوم التطوير فهو بالتأكيد أشمل من التحسين والتعديل وهو تغيير إيجابي يشمل كل جوانب المنهج وعناصره، وهو مرتبط بمفهوم المنهج والفلسفة التي يستند إليها، فعندما ينظر إلى المنهج على أنه مجموعة من المعلومات والحقائق والمفاهيم والأفكار التي تقدم إلى الطلبة في صورة مواد دراسية فإن التطوير على وفق هذا المفهوم معني بتعديل المقررات الدراسية وتطويرها، أما إذا نظر إلى المنهج على أنه مجموعة الخبرات المربية التي تهيؤها المدرسة للطلبة، ويمرون بها تحت إشرافها المساعدتهم على النمو الشامل وتعديل سلوكهم فإن التطوير هنا ينصب على الحياة المدرسية بجميع جوانبها، وماله صلة بها، فعندئذ لا يركز على المعلومات بحد ذاتها بل يتعداها إلى المعلم وأدائه وطرائق التدريس والكتاب المدرسي والوسائل التعليمية، والمعامل والمختبرات والمكتبات، والأبنية والتجهيزات، والبيئة والمجتمع، والأنشطة التعليمية وعملية التقويم، وأساليبها، وعمليات المنهج بما فيها التخطيط والتنفيذ، والتقويم والتطوير أيضاً، وبذلك فإن عملية التطوير تقوم على عمليات التغيير والتعديل والتحسين.

وقد عرفت عملية التطوير تعريفات عديدة منها :

- هي عملية توجيه المبادئ والمعايير، وأساليب التخطيط المقترحة المنهجية لوثيقة تربوية مكتوبة هادفة هي المنهج، وذلك من خلال مراعاة مبادئ تطوير محددة، واستعمال نموذج، وإجراء تطوير ملائم .

- هي مجموعة الإجراءات المقصودة الهادفة إلى إحداث تغيير كيفي في مكونات المنهج، أو بعضها بقصد زيادة فاعلية المنهج في تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها ليتماشى مع بعض المتغيرات والمستجدات الحاصلة في المجتمع، أو بعض المستجدات العالمية، وقد يكون هذا التطوير كلياً شاملاً فيسمى تطويراً كلياً، وقد يكون تدريجياً، وقد يكون تطويراً فجائياً .

- هي عملية التغيير الكيفي المقصود المنظم الذي يحدثه المربون في جميع مكونات المنهج الذي يؤدي إلى تحديث المنهج، ورفع مستوى كفاءته في تحقيق أهداف النظام التعليمي .

- هي عملية من عمليات هندسة المنهج الرامية إلى تدعيم جوانب القوة، ومعالجة نقاط الضعف أو تصحيحها في كل عنصر من عناصر المنهج تصميماً وتنفيذاً، وتقويماً، وفي كل عامل من العوامل المؤثرة فيه المتصلة به في كل أساس من أسسه وفي ضوء معايير محددة، وطبقاً لمراحل معينة.

وفي ضوء ما تقدم فإن عملية التطوير تشمل جميع عناصر المنهج، من أهداف ومحتوى محدد في المقررات الدراسية، والكتب المدرسية، وطرائق التدريس، والوسائل والأنشطة، وأساليب التقويم وكل ما يتصل بالعملية التعليمية من عوامل مؤثرة في مخرجاتها، بقصد تطوير المنهج التعليمي إلى أفضل صورة ممكنة من تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية أفضل وجهد ووقت وتكاليف أقل.

والتطوير يعني التحديث في ضوء المتغيرات الاجتماعية والسايكولوجية والاقتصادية والعلمية التي يمر بها المجتمع، ومواكبة ما يحصل من تغييرات على مستوى المجتمع والعالم، بحيث يبقى المنهج في صورة تعكس حالة المجتمع وثقافته بشكل مستمر. وعلى هذا الأساس تمس الحاجة على إخضاع المناهج التعليمية على عملية مراجعة ونقد مستمرة في ضوء المتغيرات

التي تحصل في حاجات المجتمع والمتعلمين والمتغيرات التي تحصل في طبيعة المعرفة بفعل البحوث والدراسات والاكتشافات العلمية.

الحاجة إلى عملية التطوير

إن عملية التطوير ليست ترفاً بل هي عملية لها مبرراتها والأسباب التي تجعل منها حاجة ملحة في مجال العملية التربوية ومن هذه الأسباب:

1.مؤشرات القصور التي تظهرها نتائج تقويم المنهج القائم أو المعمول به إذ من المعروف كما ذكرنا أن عمليات المنهج ينبغي أن تخضع إلى تقويم مستمر وإذا ما أظهرت نتائج التقويم قصوراً في بعض جوانب المنهج أو عملياته فإن ذلك سيكون سبباً من أسباب التطوير يدعو القائمين على المنهج إلى إجراء عملية التطوير لمعالجة جوانب القصور ولما كانت عملية التقويم عملية شاملة لجميع مدخلات المنهج وعملياته ومخرجاته فإن عملية التطوير ينبغي أن تلاحق أي قصور في أي عنصر من مدخلات المنهج وأي عملية من عملياته بقصد الارتقاء بمخرجاته وتطويرها. ومن المعلوم أن القصور في المنهج يعبر عنه بالقصور الحاصل في مخرجاته التي تتمثل بـ :

- مستوى تحصيل الطلبة.
- مستوى الهدر الناجم عن رسوب الطلبة.
- مستوى تسرب الطلبة وعدم مواصلة الدراسة.
- مستوى نجاح المتخرجين ودرجة فعاليتهم في مجال العمل أو المهنة إذا ما انخرطوا في مجال العمل، ومستوى فعاليتهم وتقدمهم في المراحل الدراسية اللاحقة عندما يواصلون دراستهم.
- وجود أخطاء في محتوى المقررات الدراسية.
- نقص الوسائل والأنشطة التعليمية.
- الشكوى من طرائق التدريس وضعف أداء المدرسين.
- وجود معوقات إدارية تحول دون تنفيذ المنهج.
- عدم كفاية الوقت المتاح لتنفيذ المنهج.
- عدم ملاءمة المنهج المتطلبات التغيير.
- وجود قصور في أساليب التقويم.
- وغير ذلك من المؤشرات التي تعبر عن قصور المنهج التي تظهرها نتائج التقويم فتترتب عليها .
- الحاجة إلى عملية التطوير.

2.النمو السريع في معظم حقول المعرفة الذي يشهده العالم، وتراكم المعرفة كمياً وكيفياً إلى المستوى الذي جعل الإحاطة بجميع أنواعها وتفصيلاتها أمراً مستحيلاً؛ لذلك وجب وضع المناهج التعليمية في صيغ جديدة تشدد على اختيار المعارف التي لها أولوية من حيث أهميتها، وتقديم الأهم على المهم مما يدعو إلى إعادة النظر في محتوى المنهج ، فضلاً عن ظهور الحاجة إلى :

- التعلم الذاتي والاعتماد على النفس في تحصيل المعلومات .
- التعلم المستمر لأن الحياة تتطور باستمرار وبسرعة كبير، الأمر الذي يوجب على كل فرد أن يواكب كل المتغيرات على مدى الحياة وبذلك لا يتوقف التعلم عند مرحلة دراسية أو عند سن معين.

اعداد مرسل سلام

وخلاصة القول في هذا الجانب أن العالم يشهد ثورة في المعلومات لا سيما بعد التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصال، وتطور الطباعة والشبك على شبكات الانترنت الأمر الذي اقتضى اختيار محتوى المنهج بطريقة تتسم بانتقاء أساسيات المعرفة.

3.الاتجاهات التربوية الحديثة من المعروف أن المنهج يتأثر بمفهوم التربية ونظرتها إلى طبيعة المتعلم وعملية التعليم، ولما كان مفهوم التربية يتغير تبعاً لما يظهر من فلسفات واتجاهات تربوية حديثة، فإن ذلك يترتب عليه تغير في الأهداف والمحتوى وطرائق التدريس وأدوار المعلمين والمتعلمين في العملية التعليمية، وهذا يعني أن مفهوم المنهج وطريقة تصميمه، ومحتواه وعملياته تتغير تبعاً لتغيير مفهوم التربية الذي يترتب عليه تغير في الأسس التي يقوم عليها المنهج الأمر الذي يجعل عملية التطوير عملية لابد منها إذا ما أردنا من المنهج أن يكون ناجحاً وفعالاً في أداء الرسالة.

4.التقدم الذي حصل ويحصل في الدراسات التربوية، وما أظهرته وتظهره من نتائج تؤكد الحاجة إلى إعادة النظر في وضع المنهج الدراسي كلاً أو بعضاً.

5.التغير الحاصل بحاجات المجتمع وأفراده والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل يدعو إلى إجراء عملية التطوير بمعنى أن أسباب التطوير قد تكون مرتبطة بالتوقعات المستقبلية، وهذا يعني أن استشراق المستقبل، وما يقتضي من تغيرات وتحولات يترتب عليه إعداد الأفراد للمستقبل وتغيراته و تزويدهم بالمعارف والاتجاهات والقيم التي تمكنهم من التعامل مع المستقبل بنجاح وهذا يحتاج إلى عملية التطوير.

6.قد تكون الحاجة إلى عملية التطوير منبثقة من حصول تغيرات سياسية يتبعها تغير الفلسفة التي تتبناها الدولة يترتب عليها تغيير المنهج وبناؤه على أسس فلسفية جديدة.

7.قد تنبثق الحاجة إلى عملية التطوير من موازنة المنهج بمناهج وأنظمة أثبتت فعاليتها وجدواها ونجاحها في تحقيق الأهداف المطلوبة.

8. الظواهر والتوجهات العالمية. إن ظهور توجهات وظواهر عالمية جديدة قد يكون سبباً من الأسباب الداعية إلى إعادة النظر في المناهج وتطويرها كظاهرة العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان وهيمنة القطب الواحد ومحاولة بعض الدول احتكار التكنولوجيا في بعض مجالات المعرفة من شأنها أن تدعو الدول والمجتمعات إلى إعادة النظر في مناهجها التربوية لمواجهة هذه التحديات.

زد على ما تقدم أن دخول الحاسوب في التعامل مع جميع مجالات الحياة وما يحصل على برامج الحاسوب من تطور في الكم والكيف يكون من بين الأسباب التي تدعو إلى إجراء عملية تطوير في المناهج الدراسية لمواكبة هذه الظاهرة.

مجالات التطوير في المنهج

في ضوء المفهوم الحديث للمنهج تختلف مجالات التطوير عما كانت عليه في المفهوم التقليدي الذي كان يقصر المنهج على المقررات الدراسية فقط ، ففي ظل المفهوم الواسع للمنهج تعددت مجالاته واتسعت لتشمل

أنظمة التعليم والكتب المدرسية والتقنيات التربوية، والأبنية المدرسية والمدرسين وأنظمة التقويم، وغيرها وفي ضوء هذا التعدد المكونات النظام التعليمي فإن مجالات التطوير في المنهج اتسعت لتشمل ما يأتي

1. الهيكل التعليمي المتمثل بالمراحل الدراسية بدءاً من مراحل رياض الأطفال وصولاً إلى المراحل الجامعية فقد يحصل التطوير في هذه المراحل جميعاً أو في مرحلة من هذه المراحل فيتناول شكلها ومناهجها وأهدافها، والسياسات التعليمية فيها.

2. الكتب المدرسية وأدلتها من حيث التصميم والإخراج.

3 . التقنيات التربوية وأجهزتها، وطريقة استخدامها.

4. الأبنية المدرسية من حيث التصميم الهندسي، والظروف الفيزيقية المتوافرة فيها.

5 تدريب العاملين، وتأهيلهم، وبرامج إعدادهم.

6. أنظمة التقويم وأساليبها، وأدواتها.

7. الأنشطة التعليمية وتنظيم بيئة التعلم، وتوفير مصادر التعلم.

أسس تطوير المنهج

إن عملية التطوير لا يمكن أن تكون عملية ارتجالية تقوم على مجرد النزعة أو الرغبة في التطوير إنما يجب أن تقوم على أسس محددة تجعل منها عملية علمية منظمة وهذه الأسس هي:

(1) أن تقوم على حاجة فعلية ملحة للتطوير تم تحديدها في ضوء دراسات تقويمية وبحوث ودراسات

علمية.

(2) أن تستند إلى فلسفة تربوية تم التثبت من سلامتها، وجدواها وملاءمتها ظروف العملية

التعليمية.

(3) أن تقوم على خطة علمية دقيقة تراعي :

- مبدأ ترتيب الأوليات.
- العوامل البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ المنهج المقترح.
- البيئة المدرسية والاجتماعية التي ينفذ فيها المنهج المقترح

(4) أن تستند إلى دراسة علمية لخصائص المتعلمين وحاجاتهم، والبيئة الاجتماعية واتجاهات العصر وما يتسم به وتأسيس عملية التطوير على نتائج هذه الدراسة.

اعداد درسل سلام

(5) أن تأخذ بعين الاعتبار جميع الأسس التي يقوم عليها المنهج التي تحدثنا عنها فيما تقدم من هذا الكتاب بما فيها الفلسفية والمعرفية والنفسية والاجتماعية والتكنولوجية.

(6) أن تساير الاتجاهات العالمية، وروح العصر، وتراعي الحداثة، والتجديد الهادف.

خطوات تطوير المنهج واساليبه

من اجل ان يكون تطوير المنهج بشكل علمي ومدروس ومخطط له، فان هناك مجموعة من الخطوات لابد من استيعابها واعتمادها في عملية التطوير وهي:

1 - الشعور بالحاجة الى التطوير.

2 - نمو الوعي والاحساس بضرورة العمل على اجراء التطوير.

3 - تشكيل هيئات ولجان متخصصة ومسؤولة عن عملية التطوير.

4 - تحديد اهداف التربية واتجاهاتها المعاصرة.

5 - تقويم الواقع الحالي من خلال دراسات مسحية وتحليلية

أساليب التطوير

1- التطوير الشامل للمنهج.
2- التطوير بالحذف.
3- التطوير بالاضافة.
4- التطوير بالاستبدال.

طرائق تطوير المنهج

أولا : الطرائق النظرية وتشمل:

-طريقة التطوير من خلال القراءة التامة للمنهج باعتماد نماذج ومعايير.

-طريقة التطوير من خلال ملاحظات الخبراء.

-طريقة التطوير بالمقارنة بمنهج آخر.

ثانيا : الطرائق التحليلية وتشمل:

-طريقة تحليل عناصر المنهج.

اعداد درسل سلام

-طريقة تحديد الصلاحية البنيوية لعناصر المنهج في ضوء معياري الكفاية او الفاعلية الملائمة.

ثالثا : الطرائق العلمية وتشمل:

-طريقة التجريب الميداني في غرفة الصف.

-طريقة الاختبار الترشيدي في عدد من الصفوف وفي عدد من المهارات.

-الاختبار الميداني للمنهج قبل اعتماده.

-البحث العلمي الاجرائي للمنهج.

ويشير أحد المربين إلى أن تطوير المنهج يبقى عقيماً اذا فشل في شمول تغيير الدراسة في الصف الدراسي.

لجنة تطوير المنهج وتتكون من:

-مختصين اكاديميين .
-مختصين في العلوم التربوية والنفسية.
-مختص في علم الاجتماع.

-مختص منهجي علم بناء المنهج وتطويره.
- مشرفين واختصاصيين تربويين.
-اداري مدرسي او اكثر.
-مختصين في طرائق التدريس.
-عدد كاف من المعلمين.
-ممثلين من أولياء أمور الطلاب.
-عدد كاف من الطلاب المتفوقين والمتوسطين ومتدني التحصيل.

معوقات تطوير المنهج

هناك الكثير من المعوقات التي يمكن أن تعيق تطوير المنهج منها:

1. عدم التهيئة الذهنية المطلوبة للقبول بالتغييرات الجديدة في المنهج من المدرسين، وإدارات المدارس والمشرفين والطلبة، وأولياء أمورهم.
2. مقاومة الآباء والمعلمين القدامى للتغيير الجديد لاعتقادهم بأن ما تعلموه من مناهج هو الأفضل ولا ينبغي التفريط به.
3. قلة الخبراء والمتخصصين في تصميم المناهج وتطويرها .
4. عدم توفر العدد الكافي من المعلمين المؤهلين لتدريس المنهج المطور
5. عدم توفر المبالغ اللازمة لتطبيق المنهج المطور.

اعداد درسل سلام

6. عدم وجود تحديدات دقيقة للتغييرات السلوكية التي يراد إحداثها في سلوك المتعلمين.
7. عدم الالتزام بأسس التطوير وخطواته التي أشرنا إليها.
8. قصور التجهيزات والكتب المدرسية اللازمة لتطبيق المنهج.
9. عدم توافر المباني والتصميمات الهندسية اللازمة لتنفيذ المنهج.
10. عدم توافر المكتبات والمختبرات والمعامل اللازمة لتنفيذ المنهج.
11. غياب الحوافز وعوامل التشجيع في عملية التنفيذ.
12. محاولة تطوير المواد التعليمية من دون تطوير القائمين عليها.
13. عدم تأهيل المدرسين والمشرفين والمديرين للتعامل مع المنهج الجديد.
14. اعتماد أساليب روتينية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المنهج.
15. المتغيرات السياسية التي قد ترافق عملية التطوير، أو تمنع حصولها.
16. الاتجاهات السائدة التي تقاوم عملية التطوير.
17. تعارض التطوير مع بعض الاتجاهات الاجتماعية السائدة.
18. الافتقار إلى المعلومات الدقيقة والبيانات الكافية التي تحتاجها عملية التطوير، وتتأسس عليها.

اعداد درسل سلام